تفقد سير الاختبارات في المعهد المهني الصناعي:

## بن سفاع: مشاركة القطاع الخاص في إعداد أسئلة الاختبارات يعطي فرصة الاحتكاك المباشر بكوادر المؤسسات التدريبية

■ صنعاء/سبأ/

أكد الدكتور علي منصور بن سفاع وزير التعليم الفني والتدريب المهني اشراك اكثر من ١٥٠ منشأة من مواقع العمل والانتاج في لجان الأختبارات النهائية العملية للمعاهد الفنية والمهنية والتي بدأت امس الأول على مستوى الدبلوم التقني والثانوية الفنية والدبلوم بعد المرحلة الأساسية.

وأشار الدكتور بن سفاع لوكالة الأنباء اليمنية/سبأ/الى أن اشراك مواقع العمل والانتاج في لجان الأختبارات باتى في اطار سياسة الحكومة لتفعيل دور القطاع الخاص وتمكين أصحاب العمل من لعب دور في تقييم المخرجات وأعطاء مؤشرات هامة تساعد في تصميم البرامج التدريبية وسعيا نحو توجيه مخرجات التدريب لتلبية ما يحتاجه سوق العمل.

وقال: إن اشراك القطاع الخاص في الإعداد لأسئلة الاختبارات يعطي الفرصة لهذا القطاع للاحتكاك المباشر بكوادر المؤسسات التدريبية وهو ما يعزز الثقة ويتيح المجال لتبادل الخبرات ويمهد لتوسيع التعليم الفني والتدريب المهني.

وأوضح انه تم الاعداد والتحضير والتنسيق لهذا الاجراء من العام الماضي من خلال عقد العديد من ورش العمل المتخصصة في هذا المجال في عموم المحافظات بهدف تنظيمها والاستفادة منها بشكل اكبر.

واضاف: إن هذا الاجراء يساعد على تعزيز دور المؤسسات التدريبية في تطوير كوادر منشآت سوق العمل ويتيح الفرصة لاستقطاب كوادر جديدة للمنشآت الخاصة المشرفة على الأختبارات كونها تتعرف بشكل مباشر على مستويات وقدرات كوادر المؤسسات التدريبية والمهنية التابعة للوزارة بما يعزز قدرات المنشآت الخاصة وانتاجها والتوسع في أعمالها.

على الصعيد ذاته تفقد الأخ عبدالله علي جباري وكيل وزارة التعليم الفني والتدريب المهني لقطاع المعايير والجودة أمس سير الأختبارات العملية في المعهد المهني الصناعي بامانة العاصمة.

وطاف بأقسام المعهد المختلفة واطلع على مستويات الطلبة العملية وقدرتهم على تطبيق ما تلقوه خلال عامهم الدارسي والامكانيات المتاحة لهم لتطبيق الرسومات والتمارين الأختبارية التي وضعت هذا العام بالتعاون مع القطاع الخاص.

وأشاد جباري بالمستوى الذي وجد عليه الطلبة وحثهم على المثابرة والاجتهاد حتى يتمكنوا من الوصول الى المستوى المطلوب ليخدموا أنفسهم وأوطانهم كونهم يعتبرون من الكوادر المنتجة والأساسية لبناء المجتمع العملي.

يشار الى انه تقدم للاختبارات العملية في المعهد والتي بدأت امس الأول ٢٠١من طلبة الصف الثاني و١٦٨ من طلبة التعليم الموازي وعلى ان تبدأ امتحانات الصف الثالث البالغ عددهم ١٩٨ طالباً من يوم السبت القادم .

ويبلغ عدد المتقدمين للامتحانات العملية في عموم المعاهد والمراكز الفنية في محافظات الجمهورية٣٥٤٢ طالباً وطالبة في دبلوم التدريب المهني و١٣٢٧ طالباً وطالبة من طلبة الثانوية المهنية و١١٠٠ طالب وطالبة من طلبة الدبلوم التقني.

خلال العام ٢٠٠٣م

# حجم التبادل التجاري بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي يصل إلى ٣١٩,٦ مليار ريال

كتب/ منصور شايع

ارتفع حجم التبادل التجاري بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي خلال العام الماضي ٢٠٠٣م إلى ٣١٩,٦ مليار ريال مقابل ٢٦٦,٢ مليار ريال العام ٢٠٠٢م شاملاً الصادرات من بلادنا والواردات من دول الخليج الست إلى اليمن .

وذكر تقرير رسمي صادر عن الجهاز المركزي للاحصاء أن الصادرات اليمنية بلغت قيمتها في ٢٠٠٣م حوالي ٧٥,٨ مليار ريال مقابل ٦٢,٨ مليار ريال في ٢٠٠٢م منها ٥٦ مليار ريال صادرات مباشرة و١٩,٧ مليار ريال إعادة صادرات فيما بلغ حجم الواردات ٢٤٣,٨ مليار ريال مقابل ٢٠٣,٨ مليار ريال في ٢٠٠٢م واشارت البيانات الاحصائية أن دولة الامارات العربية المتحدة جاءت في المركز الأول من اجمالي حجم التبادل التجاري مع بلادنا حيث بلغت العام الماضي ٢٠٠٣م أكثر من ٧٥ مليار ريال مقابل ٦١,٨ مليار ريال واردات العام ٢٠٠٢م .

وارتفع حجم التبادل التجاري بين اليمن والكويت العام الماضي إلى ٧٩,٨ مليار ريال مقابل ٦١,٧ مليار ريال في ٢٠٠٢م حيث بلغت قيمة صادرات بلادنا إلى الكويت العام الماضي ٢٦,٨ مليار ريال مقابل ٢٥,٢ مليار ريال العام ٢٠٠٢م فيما بلغت قيمة واردات بلادنا من الكويت العام الماضي ٥٢,٩ مليار ريال مقابل ٣٦,٤ مليار ريال العام ٢٠٠٢م.

وجاءت مملكة البحرين في المركز الأخير من إجمالي قيمة التبادل التجاري بين بلادنا والبحرين حيث بلغ العام الماضي ٢٠٠٣م ٦٤٨,٦ مليون ريال مقابل ٧,٧ مليار ريال العام ٢٠٠٢م حيث بلغت قيمة صادرات بلادنا إلى البحرين في ٢٠٠٣م ٤٤ مليون ريال مقابل ٢,٣ مليار ريال العام ٢٠٠٢م وبلغت قيمة الواردات من البحرين إلى بلادنا في ٢٠٠٣م ٦٠٤,٥ مليون ريال مقابل ٥,٣ مليار ريال في ٢٠٠٢م وبذلك يتضح أن حجم التبادل التجاري بين بلادنا ومملكة البحرين قد سجل تراجعاً كبيراً خلال العام الماضي ٢٠٠٣م مقابل العام ٢٠٠٢م.

في ختام ورشة العمل لتطوير الحسابات القومية :

# الإشادة بما حققته التجربة اليمنية في تطبيق نظام ٩٣ الدولي

كتب/أحمد الطيار

□ أشادت ورشة العمل الخاصة بتطوير الحسابات القومية في الجمهورية اليمنية، والتي نظمها الجهاز المركزي للإحصاء أمس بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، بالنتائج التي حققتها التجربة اليمنية في مجال تطبيق نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية ١٩٩٣م وما قطعته من أشواط في تحويل كل البيانات المتعلقة بالحسابات القومية من نظام ١٩٦٩م وإسقاطها على النظام الجديد رغم حداثتها، والتي بدأت عام ٢٠٠٣م.

وفي افتتاح الورشة أكد الدكتور أمين محمد محيي الدين، رئيس الجهاز المركزي للإحصاء، على الأهمية التي توليها الحكومة في بلادنا لتطوير الحسابات القومية، مشيراً إلى أن الورشة تعتبر نتاج الخطة الاستراتيجية للإحصاء لتطوير بيانات الجمهورية اليمنية التي يقوم بها الجهاز المركزي للإحصاء بالتعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

وأضاف الدكتور محيي الدين : إن تطور الحسابات القومية عملية مهمة ومعقدة، لأنها تتحدث عن تطوير بيانات الحسابات المتصلة بالجمهورية كاملة بكافة بياناتها، بحيث يجمع قطاعاتها بانشطتها المتعددة ضمن بوتقة واحدة، ويتطلب تعاوناً كاملاً من جميع مصادر البيانات ويستلهم – أيضاً – تطوير الوحدات الإحصائية في كل الأماكن.

من جانبه تطرق المستشار قطب سالم، خبير صندوق النقد الدولي، إلى الأهداف التي ستحققها اليمن جراء تنفيذ هذا التحول، منوهاً بأنه تم تحقيق المرحلة الأولى وتمثلت في تركيب الحسابات الجارية وحساب التكوين الرأسمالي، فيما تحقق في المرحلة الثانية التصنيف الفرعي للقطاعات التنظيمية وتركيب الحسابات المالية، مشيراً إلى أنه من بداية عام ٢٠٠٤م نفذ اليمن ولأول مرة مسح للتجارة الداخلية، وهو ما سيسهم في تطوير حساب نشاط التجارة وتطوير الأسس المنهجية لتقدير هوامشها.

كما استعرض الأخ علي العسيلي، مدير عام الحسابات القومية بالجهاز المركزي للإحصاء، مقدمة عن الحسابات القومية والتقسيم القطاعي في اليمن، مطالباً بتضافر الجهود من كافة الجهات الإحصائية في تطبيق هذا النظام.

حضر الورشة الإخوة وكلاء الجهاز المركزي للإحصاء، والأخوان عبدالله الشاطر، والدكتور محمد الصبري، وكيلا وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وأحمد حجر، الوكيل المساعد بوزارة المالية.

□ تصوير/راشد سيف

للعام القادم:

## مناقشة مشروع الميزانية العامة لمحافظتي المهرة وإب

■ المهرة/إب/سبأ/

ناقشت لجنة الموازنة بمحافظة إب في اجتماعها أمس برئاسة الأخ أمين علي الورافي أمين عام المجلس المحلي بالمحافظة مشروع اعداد الموازنة للمحافظة للعام ٢٠٠٥م.

واستعرض الاجتماع التعليمات التي تضمنها الكتاب الدوري رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٤م الصادر عن وزارة المالية بشأن مشروع الموازنة العامة للدولة ورسالة الأخ نائب رئيس الوزراء وزير المالية بشأن إقرار الإطار العام والسقوف التأشيرية لمشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٠٥م وأقر الاجتماع تشكيل لجنة فنية برئاسة الأخ حسن حسين الأعجم مدير عام مكتب المالية وعضوية عدد من المختصين في الجهات ذات العلاقة لمتابعة الترتيبات والاجراءات اللازمة لإعداد الموازنة على مستوى ديوان عام المحافظة والمديريات والأجهزة التنفيذية.

وأكد الاجتماع على ضرورة مراعاة الارشادات الواردة في الكتاب الدوري، وقانون السلطة المحلية رقم ٤ لسنة ٢٠٠٠م ولائحته التنفيذية والمالية، على أن تكون الأولوية في النفقات الاستثمارية للمشاريع قيد التنفيذ، وأن تكون ملبية لطموحات الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر.

وشددعلى أهمية أن تسارع الجهات إلى تسليم موازناتها إلى اللجنةالفنية خلال الشهر الجاري .

كما ناقش المكتب التنفيذي بمحافظة المهرة في اجتماعه أمس برئاسة الأخ سالم عبدالله نبمر أمين عام المجلس المحلي بالمحافظة مشروع الموازنة للعام ٢٠٠٥م.

كما بحث الاجتماع الذي حضره علي حمد وكيل المحافظة عدد من تقارير المكاتب التنفيذية بالمحافظة حول نشاطها.

إعلان